

مجال الخدمات . وقد رغبت هذه الخدمات مستوى المعيشة والاستهلاك في البلد . غير ان هذا قد توقف بعد الحرب فمع ارتفاع نفقات الامن الى تلك الدخل القومي ، لا يمكننا التصرف كما تصرفنا في الماضي . ان نفقات الامن هي استثمارات ضخمة ولا ارى أية امكانية لتقليصها ، لا . . . في السنة المقبلة ، ولا في السنوات التي تليها . واذا أضفنا الى ذلك نفقات استيعاب الهجرة ، التي ستزداد ، فانه ليس لدي ادنى شك بأن هذه النفقات يجب ان تؤدي الى أسلوب حياة مختلف عند الجمهور . . . » .

« . . . يجب ان ينتقل الجمهور الى خطوط أخرى في مجال الاستهلاك . أعتقد انه اذا ادرك الجمهور هذا الامر ، سيكون بالامكان تصحيح الوضع الاقتصادي . وسأعطي مثالا على ذلك ، مدعوماً بالارقام . ارتفع الدخل الحقيقي عندنا . . . في سنة ١٩٧٢ بـ ٥٤٥٪ ، وفي عام ١٩٧٣ بـ ٥٠٪ . وحتى في عام ١٩٧٤ ، سيرتفع حسب توقعاتنا بـ ٣٤٤٪ . على ضوء هذا الارتفاع ، انا مقتنع ، بأن الجمهور يستطيع تحمل الكبح وخفض مستوى المعيشة . وعلينا ان نتصرف هكذا ، اذا ما كنا نرغب بعدم الوصول الى اوضاع صعبة جداً . اذا لم نغير أسلوب معيشتنا ، فسنواجه انخفاض احتياطي العملة الصعبة . . . » .

« . . . لا يمكننا التعرض الى نفقات الامن ، فنحن مضطرون لصرها . وتبلغ ديوننا بالعملة الصعبة ، للمزمن بدفعها ، في السنة الحالية ، ٦ مليارات دولار ، وهذا بند لا يمكن الامتناع عن دفعه . وغداً عن ذلك ، اننا ننفق أموالاً طائلة في تشجيع الصادرات . وهذا لا يمكن توفيره ، اذ انه الامل الوحيد لنا لتحسين ميزان المدفوعات . لذلك من الواضح ان مستوى الضرائب ، رغم انه وصل الى ٥٧،٦٪ من سائر الدخل القومي ، فاننا لا نستطيع تخفيضه . . . » (المصدر نفسه) .

« الدولة قد تفلس » والبطالة اهر محتم

يبدو ان مشكلة النقص في العملة الصعبة ، التي بلغ احتياطياً في مطلع عام ١٩٧٤ نحو ١٤٨ مليار دولار ، وانخفض منذ ذلك الوقت بمعدل ٨٠ — ١٠٠ مليون دولار شهرياً ، حتى وصل الان الى أقل من مليار دولار ، تثير قلق الاسرائيليين ،

الوضع بقوله : « سيصل العجز المتوقع هذه السنة في ميزان المدفوعات ، الى ٣٦ مليار دولار — وهو المبلغ الذي يزيد بـ ٢٥ مليار دولار عن العجز في سنة ١٩٧٢ . ان ٩٠٠ مليون دولار من هذا العجز تعود الى الزيادة في الاستيراد الامني ، اما الباقى فنتاج عن الزيادة في الاستهلاك الفردي . وتشير المعطيات الى ان الاسعار هذه السنة ستكون اكثر ارتفاعاً بنسبة ٢٧٪ عن مستواها في السنة الماضية . »

« وهناك ايضا مجرى مقلق يتمثل في الانخفاض في غائض العملة الصعبة في الدولة . فقد انخفضت هذه الفوائض خلال الاشهر العشرة الاخيرة ، بما يزيد عن ٧٠٠ مليون دولار ، وأصبحت اليوم أقل من مليار دولار — وهو المبلغ الذي يكفي بصعوبة ، لتحويل متطلبات الاستيراد المدني لشهرين فقط » (يدبوعوت احرونوت ، ٢٧/١٠/٧٤) .

وأضاف زيبار انه « في موازاة انخفاض الفوائض ، استمرت ديون الدولة بالعملة الصعبة بالارتفاع ، حتى وصلت في شهر حزيران الى ٦٠ مليار دولار ، مقابل ٥ مليار دولار ، في نهاية سنة ١٩٧٣ . »

« كذلك فان أزمة الاقتصاد العالمي ستصيب اسرائيل بالضرر . . . غازمة الطاقة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم خلقت ضغوطاً تضخمية في معظم الدول ، وزادت من عجزها التجاري . لذلك ، فقد اتبعت حكومات كثيرة ، خطوات لتقليل الطلب ، وهذا من شأنه ان يضر بالصادرات الاسرائيلية . »

« والخطر الاخر المتوقع لاسرائيل ناتج عن رغبة الدول المصدرة للنفط ، في السيطرة على الاطارات المالية الدولية . واذا نجحت في ذلك ، فسيمس هذا قدرة اسرائيل على تجنيد الاموال » (المصدر نفسه) .

أما وزير المالية ، يهوشوع رابينوفيتش فكان قد ذكر (في مقابلة مع دافار ، ١١/٧٤) ان مصاريف الامن المتزايدة هي وراء هذا الوضع ، اذ « ان علينا ان نفهم امراً واحداً هو اننا شعب آخر بعد حرب يوم الغفران . فقبل الحرب وعندما كانت نفقات الامن تعادل ١٧٪ من الدخل القومي القائم خططت الحكومة لسلسلة من النشاطات في